الآثار السلبية لإنخفاض قيمة الجنيه المصرى
على الاقتصاد القومى والموازنة العامة

إعداد

دكتور حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجـامعـة الأزهر

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تشخيص الاقتصاد المصرى .

هناك قوى خفية تبذل المساعي السيئة الخسيسة لاضعاف الاقتصاد المصرى ، ففى كل فترة زمنية وفترة تظهر مفاجئات تسبب للاقتصاد آلاماً شديدة وتزيده مرضا على مرضه ... منها على سبيل المثال الهروب بأموال البنوك ، ثم الاختلاسات ، ثم مافيا البضائع المستوردة غير الصالحة للعنصر البشرى ، وظهور السوق السـوداء فى مجـال النقد ، والكسـاد فى سوق العقارات ، وزيادة المديونيات ، والعجز المتتالى فى الموازنة العامة للدولة .

وتبذل الحكومات المصرية المتتالية قصارى جهدها لتسكين آلام الاقتصاد المصرى ولكن قوة استشراء الفساد الاخلاقي والسلوكي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي أعظم من تلك المسكنات حيث تبتلع ما تأتى به الأقدار من أرزاق... وعندما تزداد أوجاع الاقتصاد المصرى تزداد فئة الفقراء والمساكين ومن ما حكمهم فقراً وتتضخم بطون المفسدين فى الأرض .....

فما هو الحل ؟ وما هو العلاج ؟

وما هو أثر تعويم الجنيه على الاقتصاد القومى وعلى الموازنة العامة للدولة ؟.

تحليل مخاطر ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه المصرى على الاقتصاد القومى .

يُسَبَب انخفاض قيمة الجنيه المصرى مقابل الدولار وغيره من العملات الأجنبية العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد القومى ، نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر ما يلى :

أولاً : زيادة أسعار الواردات بصورة كبيرة وخطيرة وهذا بدوره يقود إلى سلسلة من المضاعفات من أخطرها .

- خلل فى ميزان المدفوعات فلو فرض أن مصر تستورد سنويا ما لا يقل قيمته عن ٢٠ مليار دولار سنوياً ،فلو فرض أن سعر الدولار ارتفع بنسبة ٢٠% يعنى هذا أن قيمة الواردات سوف ترتفع لتصل إلى ٢٤ مليار دولار وبالعملة المصرية ، سيكون مقدار الفرق (على فرض أن سعر الدولار ٥ جنيه) ٢٠ مليارا .
- خلل فى الموازنة العامة بمقدار هذه الزيادة ، ففى آخر موازنة كان مقدار العجز تقريباً فى حدود ١٠ مليارات جنيه مصرى ، وسوف يرتفع ليصل إلى ٣٠ مليار جنيه مصرى وهذا يتطلب من وزير المالية فرض ضرائب جديدة أو الاقتراض بفائدة ربوية أو أى تصرف آخر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: ارتفاع أسعار المنتجات والسلع التى تستورد لها الخامات والمستلزمات الوسيطة من الخارج ، وهذا بدوره يقود إلى سلسلة من المضاعفات منها أخطرها ما يلى :

- ارتفاع تكلفة الإنتاج والخدمات الداخل فيها الخامات والمستلزمات المستوردة .
- ضعف مقدرة الشركات الوطنية على المنافسة الخارجية عند التصدير إلى الخارج والتسويق الداخلى .
- خروج العديد من الشركات من حلبة الإنتاج بسبب صعوبة المنافسة والتى قد تقود إلى خسائر .
- زيادة البطالة بسبب توقف بعض الشركات والمؤسسات عن الانتاج .
- انخفاض فى مقدار حصيلة الضرائب بسبب خسائر الشركات والبطالة .
- فتح المجال أمام السلع الواردة من الخارج لتحل محل السلع الوطنية .

ثالثاً: زيادة القيمة الحقيقة للديون الخارجية .

هنـاك اختلاف حول تقـدير الديون الخارجيـة على مصر بالعملة الدولارية ، ولو أخذنا أقل التقـديرات وهـى ٥٠ مليار دولار ، فإن ارتفاع قيمة الدولار مقابل الجنيه يعنى أن تزيد هذه الديون بنفس النسبة ، وهذا بدوره يقود إلى سلسلة من المضاعفات من أخطرها ما يلى :

- زيادة أعباء الديون (الفوائد الربوية على مقدار الديون) .
- زيادة عجز الموازنة العامة الدولة .
- عدم المقدرة على السداد وهذا يؤدى إلى جدولتها بسعر فائدة أعلى - حسب القول السائد : أتقضى أم تربى ؟ (ربا الجاهلية) .

رابعاً : تكالب المدخرين على الدولار.

وهذا يسمى فى لغة الاقتصاد بالدولرة ،ويعنى تحويل المدخرات من الجنيه المصرى إلى الدولار الأمريكى اللص ، وهذا بدوره يقود إلى الاكتناز وتقوية اقتصاد دولة أجنبية ... وكذلك زيادة ضعف اقتصاد مصر ، ويسمى هذا فى لغة العامة : زيادة الغنى غناً وزيادة الفقير فقراً ، ويسمى فى لغة الاقتصاد : زيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً : ضعف الثقة فى الاقتصاد المصرى .

يؤدى انخفاض قيمة الجنيه إلى حجب الاستثمارات الواردة من الخارج بل أن كثيراً من المصريين يفضلون استثمار أموالهم بالخارج وهذا بدون شك سوف يؤثر على الموازنة العا مة والميزان النقدى وخصوصاً أن مدخرات العاملين فى الخارج تمثل على الأقل ١٠% من مصادر العملات الأجنبية .... وهذا كله يضعف الثقة فى الاقتصاد المصرى .

سادساً : انخفاض دعم الحكومة لبعض السلع .

يسبب تعويم الجنيه والتكالب على الدولار اللص ضعف قدرة الدولة على دعم بعض السلع والخدمات التى تمس الأمن الغذائى لطبقة الفقراء والمساكين والمرضى والشيوخ والأرامل مثل الدقيق والزيت والسمن والدواء

- فلو فرض أن فاتورة السلع المستوردة للدعم ٥ مليار دولار .
- فسوف تزيد بنسبة ٢٠% يعنى تصبح ٦ مليار دولار .
- أى أن مقدار الفرق مليار دولار يعنى خمسة مليارات جنيه مصرى وهذا بدوره يزيد من عجز الموازنة العامة للدولة ، وربما يقود إلى أن تفكر الدولة فى تخفيض مقدار الدعم ، وهذا يزيد الفقير فقراً ، ويزيد البائس بؤساً

سابعاً : ارتفاع معدل التضخم .

يؤدى انخفاض قيمة الجنيه بسبب التعويم أو لأى سبب آخر إلى ارتفاع معدل التضخم وهذا يسبب ارتفاعاً فى تكلفة سلة الحاجات الأساسية للمواطن ، مثل : الغذاء والعلاج والتعليم والسكن والزواج وسداد الديون .

تحليل أثرإنخفاض قيمة الجنيه على الموازنة العامة للدولة.

تتراكم الآثار السابقة وتتفاعل مع بعضها وتسبب مزيداً من العجز فى الموازنة العامة للدولة وتحليل ذلك كما يلى :

- حدوث الخلل فى الميزان التجارى بسبب زيادة الواردات ونقص الصادرات .
- الخلل فى ميزان المدفوعات .
- الخلل فى خطة الدولة فى مجال الاصلاح الاقتصادى .
- الخلل فى خطة سداد المديونيات وزيادة أعباء خدمة الدَيّن .

وبذلك تصبح الحياة ضنكاً وربما السبب فى هذا كله هو البعد عن تطبيق شريعة الله عز وجل الذى قال : " وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ أَعْمَى " صدق الله العظيم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما هو الحل من لمنظور الاقتصاد الإسلامى ؟

- العمل الجاد والانتاج المتقن للاعتماد نسبياً على الذات .
- الاقتصاد فى النفقات وتجنب الاسراف والتبذير على مستوى الفرد والبيت والدولة .
- ترتيب أولويات الانتاج والاستهلاك والاستثمار والتركيز على الضروريات والحاجيات .
- عدم التعامل بالربا فى تمويل المشروعات وتطبيق نظم المشاركة .
- مقاطعة السلع الأجنبية غير الضرورية وتشجيع السلع الوطنية .
- محاربة الفساد المالى والاقتصادى .
- المصالحة مع الله القائل فى كتابه : " وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ القُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ ".(سورة الأعراف - ٩٦).

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

تشخيص الاقتصاد المصرى ٢
تحليل مخاطر ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه المصرى على الاقتصاد القومى ٢
تحليل أثر إنخفاض قيمة الجنيه على الموازنة العامة للدولة..... ٤
ما هو الحل من لمنظور الاقتصاد الإسلامى ؟ ٥
فهرس المحتويات..... ٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com